التكلف في الرأي عند النحاة في الأسماء المنصوبة (الحال أنموذجاً)

Thecostinopinion When Grammarians In The Names Assigned

-The Case Is An Example-

الباحثة

م. م. آمنة خالد عبد الغفور

جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

Research extracted from a PhD thesis

Amna Khaled Abdul Ghafoor

Amna.Khaled1102b@coeduw.uobaghdad.edu.iq

المشرف

أ. د. بان صالح الخفاجي

ban.salih@coeduw.uobaghdad.edu.iq

جامعة بغداد - كلية التربية للبنات

الملخص

يعنى هذا البحث اللغوي بدراسة التكلف في الرأي عند النحاة، واستعمال النحاة لهذا المصطلح في حكمهم لهذا الرأي النحوي أو ذاك بعد دراستهم جملة من الآراء النحوية.

والوقوف على هذا المصطلح هو ظاهرة نقدية أطلقها المتأخرون من النحاة بعد أن استوت أسس هذا العلم وتثبتت أركانه وصارت الحاجة ملحة لتمييز ما كان متكلفاً لا حاجة إليه عما كان غير متكلف به، وقد تكرر هذا المصطلح حتى غدا ظاهرة نقدية تستحق الوقوف عليها ومعرفة أسبابها ومن ثمّ الحكم عليها ، سواءٌ كان هذا الحكم يطلق على الأسماء أو الأفعال أو الحروف.

كل ذلك يفرض على الباحثين المهتمين بمثل هذه المصطلحات الوقوف على مثل هذه الظواهر ودراستها دراسة علمية منصفة تهدف إلى نفض غبار الغموض والتعقيد الذي غطّى بعض أبواب النحو واختيار أنسب الآراء وأيسرها وأكثرها قربا من الواقع اللغوي، لتتضح صورة هذا العلم الجليل ، فكان هذا البحث يتناول بعض مسائل التكلف التي وردت في الأسماء المنصوبة ومنها الحال.

الكلمات المفتاحية: التكلف - الحال الفاضلة - الحال الجامدة - الحال المؤكدة مضمون الجملة.

* * *

Summary:

This linguistic research is concerned with the study of affectation in opinion among grammarians, and the grammarians' use of this term in their judgment of this or that grammatical opinion after studying a number of grammatical opinions.

Standing on this term is a critical phenomenon launched by the later grammarians after the foundations of this science were leveled and its pillars were established, and the need became urgent to distinguish what was pretentious and not needed from what was not pretentious. With it, this term has been repeated until tomorrow as a critical phenomenon that deserves to stand on it and know its reasons and then judge it, whether this judgment applies to nouns, verbs or letters.

All of this requires researchers who are interested in such terms to stand on such phenomena and study them in a fair scientific study that aimsaLee flicked the dust of mystery and complexity that coveredaIn some chapters of grammar and the selection of the most appropriate, easiest and most close to the linguistic reality, so that the image of this great science becomes clear.for the assigned names And so is the case.

Keywords: affectation - the virtuous case - the rigid case - the affirmative case, the content of the sentence.

❊ ❊ ❊

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فإن مما يسر الله للعلوم اللغوية بأن جعل فيها علماء مخلصين للغة القرآن، وجهابذة حاذقين جمعوا ما تيسر من علومها وعلى رأسها علم النحو، ووقفوا على جملة آراء المتقدمين فناقشوها ونقدوا ما كان متكلفاً فيه.

ولأهمية مثل هذه المواضيع التي تهدف الى نفض غبار الغموض والتعقيد الذي غطّى بعض أبواب النحو، كان اختياري لهذا الموضوع؛ لتظهر صورته الحقيقية التي بدأ بها العلماء الأوائل قبل أن تدخلها بعض الآراء المتمحلة، واختيار أيسرها وأبعدها عن التكلف، ونظراً لأهمية البحث الدقيق في هذه المسائل النقدية كان بحثي بعنوان: (تكلف الرأي عند النحاة في الأسماء المنصوبة - الحال انموذجاً-).

ولعرض المسائل التي قيل بتكلفها على بساط البحث العلمي الجاد، كان لابد من بيان حقيقة هذه الألفاظ أهي متكلفة حقاً أم هي واقع لغوي لا يمكن البتّ بتكلفه، ولا سبيل للوصول إلى الغاية المرجوّة إلا بالتعمق في الآراء النحوية.

وقد يُسر لي تقسيم البحث على مقدمة وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالتكلف. وهو على قسمين :

الأول: التكلف في اللغة، والثاني: التكلف في الاصطلاح

المطلب الثاني: تعريف الحال وأقسامه

المطلب الثالث: أمثلة التكلف في الحال

أولاً:الحال الفاضلة

ثانياً: الحال الجامدة

ثالثاً: الحال المؤكدة

وبعدها الخاتمة وفيها أهم النتائج التي توصلت إليه في هذا البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع.

المطلب الأول: (التعريف بالتكلف)

أولاً: التكلّف لغةً:

التكلُّف هو مصدر الفعل تكلّفَ، والعرب تبني ما كان من الأفعال على وزن «تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تفعُّلًا»(١)، ولوزن تَفَعَّل دلالات عدّة منها المطاوعة ومنها الاتخاذ ومنها التكلف، كتصبّر وتحلّم: أي تكلَّف الصبر والحلم(٢).

ومعنى التكلّف في اللغة يقال: «وكلفه تكليفا، أي أمره بما يشقُّ عليه. وتَكَلَّفْتُ الشيء: تجشمته. والكلفة: ما تتكلفه من نائبةٍ أو حقّ. والمُتَكَلِّفُ: العِرِّيضُ لما لا يعنيه. ويقال: حملت الشيء تكلفة، إذا لم تطقه إلا تكلفا، وهو تفعلة»(٣).

قال الراغب: «وتَكَلُّفُ الشيءِ: ما يفعله الإنسان بإظهار كَلَفٍ مع مشقّة تناله في تعاطيه، وصارت الْكُلْفَةُ في التّعارف اسما للمشقّة، والتَّكَلُّفُ: اسم لما يفعل بمشقّة، أو تصنّع، أو تشبّع، ولذلك صار التَّكَلُّفُ على ضربين»:

محمود: وهو ما يتحرّاه الإنسان ليتوصّل به إلى أن يصير الفعل الذي يتعاطاه سهلا عليه، ويصير كَلِفاً به ومحبّا له، وبهذا النّظر يستعمل التَّكْلِيفُ في تكلّف العبادات.

والثاني: مذموم، وهو ما يتحرّاه الإنسان مراءاة، وإياه عني بقوله تعالى: {قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ} [ص: ٨٦] وقول النبي ﷺ: (أنا وأتقياء أمّتي برآء من التّكلّف)(٤). وقوله: {لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْساً إِلَّا وُسْعَها}[البقرة/ ٢٨٦] أي: ما يعدّونه مشقّة فهو سعة في المآل»(٥).

فمعنى التكلّف في اللغة يشير إلى تحمل المشقة في العمل إما تحمّلا محموداً أو تحمل المشقة فوق الطاقة قال في اللسان: «وتكلفت الشيء: تجشمته على مشقة وعلى خلاف عادتك.... وكلفته إذا تحملته»(٦).

---

(١) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ) :(٣/ ٢٢٧).

(٢) شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملاوي (ت ١٣٥١هـ) : (ص: ٣٣)

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ): (٤/ ١٤٢٤).

(٤) حَدِيث: «أخرجه الدارقطني في الأفراد من حديث الزبير بن العوام مرفوعا: ألا إني بريء من التكلف وصالحو أمتي، وسنده ضعيف». المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ):(ص: ١٧١).

(٥) المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت٥٠٢هـ): (٧٢١- ٧٢٢).

(٦) لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ) ، دار صادر - بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ (٩/ ٣٠٧).

ثانياً: التكلف اصطلاحاً:

التكلف في اصطلاحه العام هو:» أن يحمل الأمر على أن يكلف بالأمر كلفة بالأشياء التي يدعوه إليها طبعه»<?>.

وعرّفه الدكتور عادل فتحي بعد التتبع لموارد هذا المصطلح في كتب النحاة بأنه: «وصف للعدول عن ظاهر اللفظ لغير دليل»(١).

المطلب الثاني :تعريف الحال وأقسامه.

الحال هو «وصف، منصوب، فضلة، يبين هيئة ما قبله؛ من فاعل، أو مفعول به»(٢).

أقسام الحال:

تنقسم الحال بعدة اعتبارات الى(٣):

١- تقسم بِاعْتِبَار انْتِقَال مَعْنَاهَا ولزومه إِلَى قسمَيْنِ: منتقلة وَهُوَ الْغَالِب وملازمة.

٢- تقسم الحال بِحَسب قَصدهَا لذاتها وللتوطئة بهَا إِلَى قسمَيْنِ مَقْصُودَة وَهُوَ الْغَالِب وموطئة وَهِي الجامدة الموصوفة.

٣- تقسم بِحَسب الزَّمَان إِلَى : مُقَارنَة وَهُوَ الْغَالِب ومقدرة وَهِي الْمُسْتَقْبلَة ومحكية وَهِي الْمَاضِيَة.

٤- اوتقسم حَسب التَّبْيِين والتوكيد إِلَى قسمَيْنِ مبينَة وَهُوَ الْغَالِب وَتسَمى مؤسسة أَيْضا ومؤكدة والمؤكدة ثَلَاثَة :مُؤَكدَة لعاملها ومؤكدة لصَاحِبهَا ومؤكدة لمضمون الْجُمْلَة.

المطلب الثالث: امثلة التكلف في الحال.

أولا :(الحال الفاضلة).

إنّ العامل في الحال هو الفعل أوشبه الفعل أو ما كان في معنى الفعل(٤)، ويجوز تقديم الحال على عامله إذا كان فعلا متصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف، أما إذا كان عامله فعلا غير

(١) مصطلح (التكلّف) في الدرس النحوي مفهومه وأشكاله: د. عادل فتحي رياض: ١٧٠.

(٢) النحو الوافي :عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ) : (٢/ ٣٦٣).

(٣) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) : (١/٦٠٤- ٦٠٦).

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي : ٢/ ١٥.

متصرف كفعل التعجب فلا يجوز تقديم الحال عليه ؛ لأن فعل التعجب غير متصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله ولا يجوز كذلك تقديم الحال على عامله إذا كان صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفعل التفضيل وذلك لأنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فهو لا يتصرف في معموله لأنه لا يتصرف في نفسه فلا يجوز القول: زيدٌ ضاحكاً أحسنُ من عمرو، وإنما يجب هنا تأخير الحال فنقول: زيدٌ أحسنُ من عمرو ضاحكًا[١].

وقد اختلف النحاة في مثل قولهم :(هذا بُسراً أَطْيَبُ منه رُطَباً) على تحديد العامل في الحال (بُسراً) والحال (رُطَباً) ولهم في ذلك أقوال وصف أحدها بالتكلف [٢]:

الأول : إنّ العاملُ فيهما معاً هو أفعل التفضيل وهو منسوب الى سيبويه [٣]، وقال به المازني، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان، وابن جني، وابن خروف [٤].

الثاني: إنهما منصوبان بإضمار (كان) التامة صلة لـ(إذ) في الماضي و(إذا) في الاستقبال وهما حالان من ضميري كان والتقدير: هذا إذ كان بُسراً أَطْيَبُ منه إذا كان رُطَباً، وقال به المبرّد[٥]، وابن السراج[٦]، والسيرافي[٧]، والفارسي[٨]، وقد وُصِف هذا الرأي بالتكلف فقال السهيلي عنه: «ورأيت لبعض الأشياخ أنه قال: إذا قدرته بإذا فالإشارة إلى الجدال.والتقدير: هذا الجدال إذا كان بسراً. وإذا قدرته بإذ فالإشارة إلى الرطب، والتقدير:هذا إذا كان بسراً.وهذا تكلف لا معنى له، لأنا سنبطل إضمار) إذ (و) إذا(فيما بعد وإضمار كان»[٩].

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت ٧٦٩هـ): (٢/ ٢٧٠-٢٧١).

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ):(٥/ ٢٣٠٥)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ وكان يعرف بالوقاد (ت: ٩٠٥هـ) : (١/ ٥٩٨)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ): (٢/ ٣١١).

(٣) الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) : ١/٤٠٠.

(٤) ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ):(٣/ ١٥٨٨)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٩٨).

(٥) المقتضب : محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) : ٢٥١/٣.

(٦) الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: ٣١٦هـ): ٣٥٩/٢.

(٧) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨ هـ):٢٨٩/٢.

(٨) التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت٣٧٧هـ):١/ ٢١٣.

(٩) (نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ): ٣١٠.

وأما ابن مالك فيرى أن في هذا الإضمار تكلف من غير حاجة قال: «هذا على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه، لأنه خلاف قول سيبويه، وفيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة.»[١]، ولكل منهما له حجته في تكلف هذا الرأي وسيأتي تفصيله.

الثالث: العامل في (بُسراً) اسم الاشارة أو حرف التنبيه ، والعامل في (رُطباً) أفعل التفضيل.

الرابع:انهما منصوبان بـ(كان) أو يكون الناقصة مضمرة وهما بذلك خبران .

وأصل هذا المثال ذكره سيبويه في كتابه فقال في «باب ما يَنتصب من الأسماءِ والصفات لأنَّها أَحوالٌ تقع فيها الأمورُ وذلك قولك: هذا بُسراً أَطْيَبُ منه رُطَباً. فإنْ شئت جعلتَه حيناً قد مضى، وإن شئتَ جعلتَه حينًا مستقبَلا. وإنَّما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمارِ إذَا كانَ فيما يُستقبل، وإذْ كانَ فيما مضى، لأن هذا لمّا كان ذا معناه أَشْبَهَ عندهم أن يَنتصب على إذَا كانَ. ولو كان على إضمارٍ كانَ لقلت: هذا التَّمْرَ أطيبُ منه البُسْرَ؛ لأنّ كانَ قد يَنصب المعرفةَ كما يَنصب النكرةَ، فليس هو على كانَ ولكنَّه حال ، ومنه: مررتُ برَجُلٍ أَخْبَثَ ما يكونُ أَخْبَثَ منك أَخْبَثَ ما تكونُ، وبرجل خيرَ ما يكون خيرٍ منك خيرَ ما تكونُ، وهو أَخْبَثَ ما يكون أخبث منك أخبث ما تكون. فهذا كلُّه محمولٌ على مثل ما حملت عليه ما قبله»[٢].

ولابد من الوقوف على كل رأي لمعرفة أي الآراء أقرب الى الصواب. وما وجه التكلف في أحدها.

فعلى الرأي الأول يتبادر الى الذهن السؤال ما الذي سوّغ إعمال أفعل التفضيل في الحالين معًا ؟ وماحجة المانعين لذلك؟

إنّ مَن منع هذا الرأي يرى أنّ أفعل التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة عليه ؛ لأنه لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله ، فإذا كان لا يعمل فيما تعلق بحرف الجرّ إذا تقدّم عليه فكيف يعمل بالحال ؟ وذلك مثل عدم جواز قولهم :ممن أنتَ أفضلُ. ولا ممن أفضلُ أنت. فأن لا يعمل فيما أشبه المفعول به أولى[٣].

أما حجة من ذهب الى ذلك فعلى الرغم من أنّ اسم التفضيل لا يعمل في الحال المتقدمة إلا أنه «استثنى من ذلك هذه المسألة وهي: ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه والأخرى متأخرة عنه» [٤]، وقد اغتفِر كما

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٤٤).
(٢) الكتاب : ١/٤٠٠- ٤٠١.
(٣) المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ):١/١٧٧.
(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٧٣).

ذكر السيوطي بل وَجب على الْأَصَح توَسط أفعل بَين حَالين.... وَلَا ينْتَصب مَعَ أفعل التَّفْضِيل إِلَّا الْمُخْتَلف الذَّات مُخْتَلف الْحَالين نَحْو: زيد مُفردا أَنْفَع من عَمْرو معانا أَو مُتَّفقا الْحَال نَحْو زيد مُفردا أَنْفَع من عَمْرو مُفردا أَو إِلَّا المتحد الذَّات مُخْتَلف الْحَالين نَحْو هَذَا بسرا أطيب مِنْهُ رطبا وَزيد قَائِما أَخطب مِنْهُ قَاعِدا»[١].

والعلة في ذلك إنّ «اسم التفضيل- وإن انحط درجة عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله العلامات الفرعية- فله مزية على العامل الجامد؛ لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه، فجعل موافقا للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه إذا لم يتوسط بين حالين، نحو:(هو أكفؤهم ناصرا)، وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين» [٢]، وإن أفعل التفضيل توسط بينهما وإن كان القياس تأخرهما عنه لكن اغتفر ذلك لورود السماع بتوسطه وعدم ورود تأخرهما عنه وأن توسطه يفصل بين المفضّل والمفضّل عليه فرقا بينهما فيجب تقديم الحال الفاضلة خشية اللبس إذا تقدما أو تأخرا عنه [٣]، وقد ينافي ذلك إرادة التفضيل بين شيئين.

ويبدو أنَّ هذا الإعمال لم يرضَه آخرون فاختاروا تقدير عامل محذوف لكل حال وهذا هو الرأي الثاني القائل بأنهما منصوبان على إضمار (كان) التامة صلة لـ(إذ) في الماضي و(إذا) في الاستقبال وأنهما حالان من ضميري كان ، وحجتهم في ذلك هي ضعف عمل أفعل التفضيل في الحال كما تقدّم، وأنّه يمكن أن تتعلق الظروف المضمرة بأفعل التفضيل إذ لا بدّ لها من متعلق يعمل فيهما، فتعمل أفعل برأيهم بالظروف المقدرة ولا تعمل في الحالين وإنما تعمل فيهما الأفعال المضمرة المضافة الى الظروف[٤].

وقد وصف السهيلي هذا الرأي بالتكلف كما تقدم ،وحجته في تكلف وبطلان هذا الرأي واختيار نصبهما على الحال دون إضمار (كان) و(إذا) هي أنّ (كان) لا تضمر ودليله قول سيبويه: «واعلم أنه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول وأنت تريد: كن عبد الله المقتول»[٥]،

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣١١).
(٢) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ):(٢/ ٢٥)، وينظر: شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) :(٢/ ٣٤٤)،.
(٣) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٥/ ٢٣٠٨)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٩٧ ، ٥٩٩)، همع الهوامع:٢/٣١١.
(٤) ينظر: المسائل الحلبيات: ١/١٧٩-١٨٠.
(٥) الكتاب: ١/٤٠٠، وينظر: نتائج الفكر في النحو : ٣١٠.

قال السهيلي: «وبرهان قوله في ذلك أن (كان) الزمانية ليست عبارة عن الحدث: وإنما هي عبارة عن الزمان، والزمان لا يضمر، وإنما يضمر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه وليس في الكلام ما يدل على الزمان الذي يقيد به الحدث، إلا أن يلفظ به، فإن لم يلفظ به لم يعقل. فإن قلت: تضمر(كان) التامة، وتكون (بسراً) حالاً تعمل فيه (كان) التامة؟ قلنا: هذا كلام من لم يفهم (كان) فإن (كان) الزمانية و (كان) التامة يرجعان إلى أصل واحد، ولا يجوز إضمار واحد منهما.....وإذا لم يجز إضمار (كان) على انفرادها فكيف يجوز إضمار (ذا) و(إذ) معها، وأنت لو قلت: سآتيك جاء زيد، تريد: (إذا جاء زيد)، كان خلفاً من الكلام بإجماع. وإذا كان كذلك كان من هذا الموطن أبعد، فإنه لا يدري ههنا (إذ) تريد أم (إذا)؟ وفي قولك:(سآتيك) لا يحتمل إلا أحدهما، بخلاف قولك:زيدٌ قائماً أخطب منه قاعداً. وإذا بعد كلّ البعد إضمار الظرف ههنا فإضماره مع(كان) أبعد، ومَن قدّره من النحويين فإنما أشار إلى شرح المعنى بضرب من التقريب على المبتدئين"[١].

وأما ابن مالك فيرى أن في هذا الإضمار تكلف من غير حاجة لأنّ فيه: «تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة، ولأن أفعل هناك أفعل في قوله تعالى: {هُمْ لِلْكُفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ} [آل عمران: ١٦٧] في أن القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين؛ فكما اتحد هنا المتعلق به كذا يتحد في الأمثلة المشار إليها. وبعد تسليم يلزم إعمال أفعل في إذ وإذا فيكون ما وقع فيه شبيها بما فُرّ منه. وللحال هنا زيادة شبه بالظرف.»[٢].

وعلى هذا الرأي ستضمر ستة أشياء مقدرة «وهي: إذا أو إذ في الموضعين، وكان وضميرهما المرفوع في الموضعين أيضًا»[٣].

وقصد بذلك أنّك إذ تُضمر الظروف فلا بدّ أن يعمل فيهما عامل يتعلقا فيه، ولا يوجد غير أفعل التفضيل وبالتالي سيعمل في متقدّم عليه، فوقع فيما دعاه للإضمار ومن ثمّ لا حاجة لذلك، إذ الحال كما يرى ابن مالك شبيه بالظرف هنا.

وأما القول الثالث القائل بأن العامل في (بُسراً) اسم الاشارة أو حرف التنبيه ، فقد ضعف عند مَن قال به إعمال أفعل التفضيل فيه، وأما إن عمل فيه (إذ كان) فيلزم أن يعمل في (إذ)المضمرة (هذ) أو ما فيه معنى فعل غيره. وإن كان لابد من وجود عامل للظرف ، فالأولى أن تعمل (هذا)

(١) نتائج الفكر في النحو : ٣١٠.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٤٤).
(٣) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي المسمى: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) : (٣/ ٤٨٠).

في الحال، ويستغنى عن إعمال الظرف في الحال، وأما قول سيبويه :إنما قال الناس هذا منصوب على إضمار إذ كان. كان على إرادتهم معنى هذا الكلام لا حقيقة لفظه، أما (رُطباً) فالعامل فيه (أطيب). ولا يمتنع إعماله في رُطب ؛ لأن ما تأخر عنه لا يمنع أن يعمل فيه[١].

والقول بهذا الرأي مردود عند بعضهم لأنك إذا أعملت اسم الإشارة في هذا المثال فما العامل في الحال المتقدم في قولهم : زيدٌ فارساً أشجعُ منه راجلاً، أو قولهم: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو معاناً، إذلا توجد إشارة هنا ولا معنى الإشارة[٢]، ومن ثم لا يمكن التعويل والقياس على إعمال الإشارة.

ورُدّ كذلك الرأي القائل بأن (بُسراً) و(رُطَباً) خبران لكان الناقصة لأن هذا القول خالف الجمهور في نصبهما على الحالية [٣].

وخلاصة القول: ثبت مما تقدّم أن الرأي القائل بإضمار كان مع الظرف مقدرة قبل الحالين متكلّف كما ذكر السهيلي وابن مالك لاسيما وأنك في ذلك ستقدر ستة أشياء يمكن أن نستغني عنها بترجيح رأي آخر أقرب الى الواقع اللغوي فإذا كانت حجة مَن أعمل أفعل في الظرفين المضمرين لأن أفعل قوي عندهم بسبب شبهه للفعل كما تقدّم فمن باب أولى إعماله في الحال المتقدمة عليه بشرط توسطه بين حالين فاضلتين والقياس على ذلك وترك التقدير من دون حاجة وقد اطرد سماع ذلك عند العرب وكما قال ابن جني:»واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره»[٤]، لذا لا ضير من القياس على عمل أفعل التفضيل إذا توسط بين حالين وترك ماسوى ذلك من التقديرات المتكلفة.

ثانياً:(الحال الجامدة).

تقسم الحال من حيث جمودها واشتقاقها الى: مشتقة وهي الأكثر وجامدة قد تؤول بمشتق[٥]، قال ابن مالك في ألفيته[٦]:

(١) ينظر: المسائل الحلبيات: ١٧٨، شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ):١٤/٢.

(٢) ينظر:نتائج الفكر في النحو:٣١١، وينظر:شرح التصريح على التوضيح:٥٩٨/١.

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٥/ ٢٣٠٧.

(٤) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) (١/ ١٠٠).

(٥) ينظر:شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٧٧)، النحو الوافي (٢/ ٣٦٨).

(٦) ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ): (٣٢).

وكـــونـــه مـنـتـقـلاً مـشـتـقـا يـغـلـب لـكـن لـيـس مـسـتـحـقـاً
ويـكـثـر الـجـمـود فـي سـعـرٍ وفـي مـبـدي تـــأوّلٍ بـــلا تـكـلّـف.
كـبـعـه مـــدّا بـكـذا يـــداً بـيـد وكـــرّ زيـــدٌ أســـدا ًأي كـأسـد

فذكر شراح الألفية مواضع في الحال الجامدة منها ما يؤول بمشتق، ومنها ما لا يؤول بمشتق.

غير أن ابن الناظم عدّها جميعها مؤولة بمشتق وهو ما عدّه النحاة تكلفاً، قال ابن الناظم: «فلما كان مجيء الوصف مشتقًا أكثر من مجيئه جامدًا كان مجيء الحال مشتقة أكثر من مجيئها جامدة.وقد كثر جمودها في مواضع، فنبه عليها بقوله:

وتـكـثـر الـجـمـود فـي سـعـرٍ وفـي مـبـدي تـــأولٍ بـــلا تـكـلـف
كـبـعـه مـــدا بـكـذا يـــدًا بـيـد وكـــر زيـــد أســـدًا أي كـأسـد

أكثر ما يكون الجامد حالا إذا كان مؤولا بالمشتق، تأويلا غير متكلف. كما إذا كان موصوفًا، كقوله تعالى: {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا } [مريم: ١٧] ، أو كان دالا إما على سعر نحو: بعت الشاء شاةً بدرهمٍ، وبعت البر قفيزًا بدرهم، وإما على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى في، وبايعته يدًا بيد، كأنك قلت: كلمته مشافهًا، وبايعته مناجزًا، وإما على تشبيه، نحو: كر زيد أسدًا، أي كر مثل أسد. ومنه قولهم: (وقع المصطرعان عِدْليّ عِيرٍ). وقول الشاعر(١):

أفـي الـسّـلـمِ أعـيـارًا جـفـاءً وغـلـظَـةً وفـي الـحـرب أشْـبَـاهَ الـنـسـاء الـعَـوَارِكِ

وقول الآخر(٢):

مَـشَـقَ الـهـواجِـرُ لـحَـمَـنَّ مـع الـسُّـرى حـتّـى ذهـبْـنَ كـلاكِـلا وصُـــدورا

وإما على غير ذلك، كما إذا دل على ترتيب، نحو: ادخلوا رجلا رجلا، وتعلمت الحساب بابًا بابًا، أو على أصالة الشيء كقوله تعالى: {قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً} [الإسراء: ٦١]، ونحوه: هذا خاتمك حديدًا، أو على فرعيته، نحو: هذا حديدك خاتمًا، أو على نوعه نحو: هذا مالك ذهبًا، أو على كون واقع فيه تفضيل، نحو: (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا)»(٣).

---

(١) نسب هذا البيت لهند بنت عتبة. ينظر: نثر الدر في المحاضرات: منصور بن الحسين الرازي، أبو سعد الآبى (ت٤٢١هـ):(٤/ ٢٧)، شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري: (٢/ ١٩٣)، وهو بلا نسبة في كتاب سيبويه بلفظ الإماءً بدلا من النساء ، ينظر: الكتاب لسيبويه: (١/ ٣٤٤).

(٢) البيت لجرير ونسبه سيبويه لجرير، ينظر: ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: (١/ ٢٢٧)، الكتاب لسيبويه (١/ ١٦٢).

(٣) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ): (٢٢٩- ٢٣٠).

وأشار النحاة الى تكلف ذلك، قال ابن هشام مبيناً المؤول منها بمشتق من غيره :»وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل:

إحداها: أن تدل على تشبيه، نحو: كرّ زيدٌ أسدًا، وبَدَت الجاريةُ قمرًا، وتثنّتْ غُصنًا. أي: شجاعا ومضيئة ومعتدلة، وقالوا: وقع المصطرعان عِدْلَي عير.أي: مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما.

الثانية: أن تدل على مفاعلة، نحو: (بعته يدا بيد) أي: متقابضين، و: (كلمته فاه إلى في) أي: متشافهين.

الثالثة: أن تدل على ترتيب، ك: ادخلوا رجلا رجلا. أي: مترتبين.

وتقع جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل، وهي:

أن تكون موصوفة، نحو: {قُرْآنًا عَرَبِيًّا } [يوسف: ٢]، {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا } [مريم: ١٧] ، وتسمى حالا موطئة.أو دالة على سعر، نحو: بعته مُدًّا بكذا.أو عدد، نحو: {فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} [الأعراف: ١٤٢].أو طور واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بسرا أطيب منه رطبا.أو فرعا، نحو: «هذا حديدك خاتما» و: {وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا} [الأعراف: ٧٤]، أو أصلا له، نحو: «هذا خاتمك حديدا»، و: {قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً} [الإسراء: ٦١].

تنبيه:

أكثر هذه الأنواع وقوعا مسألة التسعير، والمسائل الثلاث الأول، وإلى ذلك يشير قوله:

ويكثر الجمود في سعر، وفي مُبدِي تأوُّلٍ بلا تكلف

ويفهم منه أنها تقع جامدة في مواضع أخر بقلة، وأنها لا تؤول بالمشتق كما لا تؤول الواقعة في التسعر، وقد بينتها كلها.وزعم ابنه أن الجميع مؤول بالمشتق، وهو تكلف وإنما قلنا به في الثلاث الأول؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي؛ فالتأويل فيها واجب»[١].

وهذا الكلام ليس زعم من ابن الناظم بل هو كما ذكر الاشموني: «ظاهر كلام والده في شرح الكافية، وفيه تكلف»[٢]، ومن يرجع لشرح الكافية الشافية يرى ان ابن مالك جمع المواضع المذكورة سابقاً في أقسام الحال الجامدة من دون تمييز بين تأويلها بمشتق أو عدم تأويلها[٣].

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ):(٢/ ٢٥٢-٢٥٥).

(٢) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (٢/ ٧).

(٣) قال ابن مالك: ويكثر الجمود في سعر وفي ... تشبيه، أو تفاعل غير خفي. ك «بعه مدا بكذا يدا بيد» ... و «كر زيد أسدا» أي: كأسد.

وقد تابع الوقّاد ابن هشام والأشموني وأشار الى تكلف ما ذهب اليه ابن الناظم فقال بعد تفصيله المواضع العشر: «وزعم بدر الدين ابنه أي: (ابن الناظم) في (شرح النظم) أن المسائل العشر الجميع تؤول بالمشتق، وهذا تكلف منه، وإنما قلنا نحن به أي: بالتأويل في المسائل الثلاث الأول وهي ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب ؛ لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي، فالتأويل فيها واجب، وقد تقدم كيفيته وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويا في صفة البشر، والثانية على معنى مسعرًا، والثالثة على معنى معدودًا، والرابعة على معنى مطورًا، والخامسة على معنى منوعًا، والسادسة على معنى مفرعًا والسابعة على معنى متأصلًا أو مصنوعًا»(١).

وكلامهم لا يخلو من الصواب؛ إذ الأولى أن يكون التأويل للحاجة إليه ويبدو أنّ هذا ما قصده ابن مالك بقوله(وفي مبدي تأوّل بلا تكلف) أما إذا كان معناه يغني عن التأويل كأن يوصف بمشتق فلا حاجة لتأويله.

ثالثاً:(الحال المؤكدة لمضمون الجملة).

تنقسم الحال الى أقسامٍ باعتبارات، «فتنقسم بِحَسب قَصدهَا لذاتها والتوطئة بهَا إِلَى قسمَيْنِ مَقْصُودَة وَهُوَ الْغَالِب وموطئة وَهِي الجامدة الموصوفة نَحْو: {فتمثل لَهَا بشرا سويا} [مَرْيَم: ١٧] وَتقول جَاءَنِي زيد رجلا محسنا وتنقسم بِحَسب التَّبْيِين والتأكيد إِلَى قسمَيْنِ: مبينَة وَهُوَ الْغَالِب وتسمي مؤسسة أَيْضا وَهِي الَّتِي تدل على معنى لَا يفهم مِمَّا قبلهَا ومؤكدة وَهِي الَّتِي يُسْتَفَاد

كذاك في تقسيم، أو ترتيب أو ... تنويع، أو ما مثل ذا به عنوا.
ك»اقسمه أثلاثا» و»بابا بابا ... تعلم المحاسب الحسابا".
و»قد زكا ذا عنبا وعنجدا» ... و»مالك اقبض فضة وعسجدا.
و»أحمد طفلا أجل من على ... كهلا» ومعنى كل هذا منجلي.
وبيّن هذه المواضع من الحال التي يغتفر فيها الجمود مالا يغتفر في النعت لشبه الحال في الخبر ، واقتصاره على هذا التبيين قد يكون هو ما حمل الاشموني على القول بعدّ هذه المواضع العشر من الجامد المؤول بالمشتق. ينظر: شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ):(٢/ ٧٢٩- ٧٣٢).
(١) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٧٨).

مَعْنَاهَا بِدُونِهَا، و إثباتها مَذْهَب الْجُمْهُور[١] وَذهب الْمبرد[٢] وَالْفراء والسهيلي[٣] إِلَى إنكارها وَقَالُوا لَا تكون الْحَال إِلَّا مبينَة إِذْ لَا يَخْلُو من تَجْدِيد فَائِدَة مَا عِنْد ذكرهَا»[٤]، فتثبت المؤكدة عند الجمهور وتقسم على ثلاثة أقسام:

الأول: الحال المؤكدة لعاملها وهي كل وصف دل على معنى عامله سواء أكان مخالفاً له لفظا كقوله تعالى: {ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ} [التوبة: ٢٥] وقوله تعالى: {وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} [البقرة: ٦٠] وهو الأكثر، أو موافقا له لفظا كقوله تعالى: {وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا} [النساء: ٧٩] وقوله تعالى: {وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ} [النحل: ١٢].

الثاني: الحال المؤكدة لصاحبها كقوله تعالى: {لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا } [يونس: ٩٩] ، وقوله تعالى: {يأيها الذين أمنوا أدخلوا في السلم كافة} [البقرة: ٢٠٨]، فكافة حال مؤكدة للضمير في (ادخلوا).

الثالث: الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها.

ويشترط في الجملة: أن تكون اسمية، وأن يكون جزآها معرفتين جامدتين كقولهم : زيد أخوك عطوفا، وقولهم: أنا زيد معروفا، ومنه قول الشاعر سالم بن دارة اليربوعي :[٥]

أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ؟

---

(١) ينظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ٧٩)، الخصائص (٢/ ٢٧٠)، المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ) :(ص: ٩٢)، اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت ٦١٦هـ):(١/ ٢٨٨)، اللمحة في شرح الملحة ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) : (١/ ٣٨١)، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) : (٢/ ٧١٦)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٥٦٩)، شرح المفصل لابن يعيش (٢/ ٢٢)،.

(٢) ينظر: المقتضب:(٤/ ٣١٠- ٣١١).

(٣) ينظر: نتائج الفكر في النحو (ص: ٣٠٥)، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (٣/ ١٥٦٢)، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو (١/ ٦٠٥).

(٤) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣١٧-٣١٨).

(٥) هذا البيت لسالم بن دارة اليربوعي وهو» شَاعِر مخضرم: قد أدْرك الْجَاهِلِيَّة وَالإِسْلَام. وَكَانَ رجلا هجاء وبسببه قتل. قَالَ التبريزي نقلا عَن أبي رياش. وَكَانَ الَّذِي هاج قَتله» خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٢/ ١٤٥)، وهو منسوب له في كتب النحاة، ينظر: الكتاب:٢/٧٩، الخصائص:٢/٢٧٠، شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت٣٨٥هـ):١/٣٨٢، شرح المفصل لابن يعيش: (٢/ ٢٢)، شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٧٥ ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٣٦٢، شرح شذور الذهب للجوجري:٢/٤٤٩،.

فقوله: (عطوفا) حال مؤكد لمضمون الجملة قبله (زيد أبوك)؛ لأن العطف من لوازم الأبوة.

وقوله: (معروفا) حال مؤكد لمضمون الجملة قبله(أنا ابن دارة).

ويشترط في الجملة فضلا عما تقدّم أن لا يتقدم عليها الحال وأن لا تتوسط بين المبتدأ والخبر فلا يجوز قولهم: عطوفا زيد أخوك أو معروفا أنا زيد، أو زيد عطوفا أخوك[١]. ويجب أن تكون توكيداً لبيان: «تَعَيَّن، نحو: هو زيدٌ معلومًا...أو فخر، نحو: أنا فُلان بطلاً شجاعًا؛ أو تعظيم، نحو: هو فلانٌ جليلاً مهيبًا؛ أو تحقير، نحو: هو فلان مأخوذًا مقهورًا، أو تصاغر، نحو: أنا عبدك فقيرًا إليك، أو وعيد، نحو: أنا فلان متمكّنًا منك،أو غير ذلك كما هو في زيدٌ أبوك عطوفًا»[٢].

واختلف النحاة في عامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة ولهم في ذلك ثلاثة آراء رأى السيوطي تكلف اثنين منها فقال: «وَفِي عاملها أَقْوَال أَحدهَا: أَنه مُضْمر تَقْدِيره إِذا كَانَ الْمُبْتَدَأ (أَنا أَحَق) أَو (أعرف) أَو (أعرفني) وَإِذا كَانَ غَيره (أحقه) أَو (أعرفهُ)، الثَّانِي: أَنه الْمُبْتَدَأ مضمنا معني التَّنْبِيه وَعَلِيهِ ابْن خروف، الثَّالِث: أَنه الْخَبَر مؤولا بمسمي وَعَلِيهِ الزّجاج ولظهور تكلّف الْقَوْلَيْنِ كَانَ الرَّاجِح الأول» [٣].

ولابدّ من الوقوف على هذه المذاهب؛لأن السيوطي لم يبين سبب التكلف في القولين فالمذهب الأول القائل بالإضمار هو مذهب سيبويه ، فقد أضمر سيبويه العامل في (معروفاً) من قولهم :(هو زيدٌ معروفاً) فقال: «وأما هو فعلامة مضمَر، وهو مبتدأ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا. وذلك قولك: هو زيد معروفا، فصار المعروف حالا. وذلك أنك ذكرت للمخاطَب إنسانا كان يجهله أو ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: أثبتْه أو الزَمْه معروفا، فصار المعروف حالا، كما كان المنطلق حالا حين قلت: هذا زيد منطلقا. والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفا، ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف، لأنه يعرف ويؤكد، فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير جائز، لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكده. ومعنى قوله معروفا: لا شك؛ وليس ذا فى منطلق. وكذلك هو الحق بينا، ومعلوما، لأن ذا مما يوضَّح ويؤكَّد به الحق»[٤].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (٢/ ٧١٦)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (٢/ ٢٧٦-٢٧٧)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ) (٢/ ٤٤٨- ٤٤٩)، شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت٣٨٥هـ): (٢-٣٠٧-٣٠٨).

(٢) اللمحة في شرح الملحة (١/ ٣٨١-٣٨٢)، وينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣١٨).

(٣) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (٢/ ٣١٨).

(٤) الكتاب لسيبويه (٢/ ٧٨- ٧٩).

وهذا المذهب هو ما ارتضاه السيوطي مرجحاً إياه لخلوه من التكلف، على الرغم من اعتراض بعض العلماء عليه ،ففي تقدير الفعل (أحقه) بعد الخبر في جملة (زيدٌ أبوك عطوفاً) أي:أحقّهُ عطوفاً. اعترض الرضي على هذا التقدير قائلاً:» وفيه نظر، إذ لا معنى لقولك: تيقنت الأب وعرفته في حال كونه عطوفا، وإن أراد أن المعنى: أعلمه عطوفا، فهو مفعول ثان لا حال»[١]، وأيّده من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي وقال:» ولا داعي إلى تقدير عامل فيما نرى».

كما قال الرضي في المذهبين الآخرَين موضحاً ومعترضاً: «وقال الزجاج: العامل هو الخبر، لكونه مؤولا بمسمى، نحو: أنا حاتمٌ سخيًا، وليس بشيء، لأنّه لم يكن سخيًا وقت تسميته بحاتم، ولا يقصد القائل بهذا اللفظ: هذا المعنى، وأيضا، لا يطرد ذلك في نحو: {هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً} [الأعراف: ٧٣]، و{وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا} [البقرة: ٩١] وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علَما، وقال ابن خروف: العامل المبتدأ، لتضمنه معنى التنبيه، نحو: أنا عمرو شجاعا، وهو بعيد؛ لأن عمل المضمر والعلَم في نحو: أنا زيدٌ، وزيدٌ أبوك، مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم»[٢].

ورأى ابن مالك أنّ الحال المؤكد بها خبر جملة مستوفية الشروط من حيث التعريف والجمود والمؤكدة لبيان يقين أو فخر أو تصاغر أو وعيد أو تحقير يقدّر عاملها بعد الخبر بفعل وهو عنده أولى من قول والزجاج وابن خروف[٣]، وفي شرح الكافية الشافية أشار إلى أنّ الحال «التي يؤكد بها مضمون جملة ابتدائية، فيلزم تأخيرها، وإضمار عاملها»[٤]، وهذا رأيه في عامل الحال المؤكدة مضمون الجملة.

ومن يرجع الى ماقاله الرضي القائل بأن العامل هو معنى الجملة مستدلاً برأي ابن مالك يعتقد أن لابن مالك رأياً آخر غير ما رجحه، قال الرضي :»والأولى عندي: ما ذهب إليه ابن مالك، وهو أن العامل معنى الجملة، كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه، أو لغيره، كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفا، ويرحم مرحوما، وحق ذلك مصدقا، وذلك لأن الجملة، وان كان جزاها جامدين جمودا محضا، فلا شك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيها إلى الآخر معنى من معاني الفعل، ألا ترى أن معنى أنا زيد، أنا كائن زيدا، فعلى هذا، لا تتقدم المؤكدة على جزأي الجملة،

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥١)، وينظر: معاني النحو (٢/ ٣١١).
(٢) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥١)،.
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٥٧- ٣٥٨).
(٤) شرح الكافية الشافية (٢/ ٧٥٦).

ولا على أحدهما، لضعفها في العمل، وذلك لخفاء معنى الفعل فيها»[١].

وفي الحقيقة هو أفاد من رأي ابن مالك في عامل المصدر المؤكد لنفسه وليس رأيه في عامل الحال المؤكد لمضمون الجملة؛ إذ رجح ابن مالك عامل الحال المؤكدة لمضمون الجملة مذهب سيبويه في الإضمار كما تقدم. وأما في المصدر المؤكد فقد قال: «ومن المضمر عامله وجوبا المصدر المؤكد مضمون الجملة، فإن كان لا يتطرق إليها احتمال يزول بالمصدر سُمّي مؤكدا لنفسه، لأنه بمنزلة تكرير الجملة، فكأنه نفس الجملة، وكأن الجملة نفسه، وهو كقولك: له عليّ دينارٌ اعترافا. فإن كان مفهوم الجملة يتطرق إليه احتمال يزول بالمصدر فتصير الجملة به نصا سُمّي مؤكدا لغيره؛ لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى، وذلك كقولك: هو ابني حقا. ولا يجوز تقديمهما على الجملة لأن مضمونهما يدل على العامل فيهما، ولا يتأتى ذلك إلا بعد تمام الجملة»[٢].

فمما تقدم من آراء ثبت تكلف ماذهب إليه الزجاج وابن خروف كما أشار السيوطي ، ولم يسلَم المذهب الأول من التكلف أيضا فيما لو سلّمنا بماذهب إليه الرضي وقوله بأن الحال يعرب مفعولا ثانيا إذا أضمر عامله بالفعل (أحقه أو أثبته) ما لم يكن في الجملة ضمير، وفي النتيجة تقدير الفعل مأخوذ أيضاً من معنى الجملة إلا أن الإحتكام الى تقدير معنى فعل مستنبط من جزأي كل جملة يعمل في الحال قد يكون أولى من إلزام الحال تقديرَ لفظٍ واحدٍ قد يغير في إعرابه.

* * *

(١) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (٢/ ٥١-٥٢).
(٢) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ١٨٩).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وهنا بعد أن تيسر لي إكمال هذا البحث وبعد رحلتي مع آراء النحاة المتعددة تبين لي الآتي:

- اتضح من خلال هذا البحث أنّ مصطلح التكلف ظهر عند النحاة المتأخرين وليس المتقدمين منهم. لا سيما أصحاب الشروح والحواشي؛ وذلك بعد أن رست قواعد النحو وبعد أن تعددت الآراء والتأويلات والتخريجات.

- أغلب ألفاظ التكلف التي كان يطلقها هذا العالم أو ذاك لم تطلق جزافا وإنما كانت نقداً مستوحاً من معرفة ودراية لغوية وقد أثبتت الباحثة في أغلب المواضع سبب التكلف بما توفر من أدلة أو آراء أخرى كانت أيسر من الرأي المتكلف وأقرب الى الواقع اللغوي.

- اتضح أن كثرة الإضمار من دون أن تكون له حاجة لغوية يزيد من تكلّف الرأي وأنّ الاحتكام الى ظاهر النص أولى من التأويلات المتكلفة والتخريجات المتمحلة.

- كان لتقدير العامل بأكثر من وجه وعدم الاحتكام الى الظاهر الأثر الكبير في خلق آراء متكلفة لا تزيد النحو إلا عسراً واختلافاً يمكن الاستغناء عنها.

* * *

قائمة المصادر والمراجع

١. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥ هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد ،مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ- ١٩٩٨ م.

٢. الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت ، عدد الأجزاء: ٣.

٣. عدد الأجزاء: ٥ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ) ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة، لبنان- بيروت ، عدد الأجزاء: ٣.

٤. ألفية ابن مالك: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، دار التعاون، عدد الأجزاء: ١.

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عدد الأجزاء: ٤.

٦. التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت٣٧٧هـ)، المحقق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.عدد الأجزاء: ٦.

٧. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨ هـ)، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة- جمهورية مصر العربية،الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ ه، عدد الأجزاء: ١١ (في ترقيم مسلسل واحد) (١٠ ومجلد للفهارس).

٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م ، عدد الأجزاء : ٣.

٩. التوقيف على مهمات التعاريف ، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ) ، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت-القاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م ، عدد الأجزاء: ١.

١٠. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة: الرابعة ، عدد الأجزاء: ٣.

١١. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: المحقق: د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة- مصر، الطبعة: الثالثة، عدد الأجزاء: ٣.

١٢. شذا العرف في فن الصرف ، أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ) ، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، مكتبة الرشد الرياض ، عدد الأجزاء: ١.

١٣. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : ٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار التراث- القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ-١٩٨٠ م ، عدد الأجزاء : ٤.

١٤. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، المحقق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م، عدد الأجزاء:١.

١٥. شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت٣٨٥هـ)، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة- مصر ١٣٩٤ هـ-١٩٧٤ عدد الأجزاء: ٢.

١٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٨م، عدد الأجزاء:٤.

١٧. شرح تسهيل الفوائد ، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ- ١٩٩٠م) ، عدد الأجزاء: ٤.

١٨. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)،

دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م ، عدد الأجزاء: ٢.

١٩. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، محمد بن الحسن الإستراباذي السمنائي النجفي الرضي ، تحقبق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي- يحي بشير مصطفى، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، المملكة العربية السعودية ، تحقيق: حسن بن محمد بن ابراهيم الحفظي، سنة النشر: ١٤١٧- ١٩٦٦ ، عدد الاجزاء : ٤.

٢٠. شرح الشواهد الشعرية في أمهات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» : محمد بن محمد حسن شُرَّاب،مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٣.

٢١. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية ، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) ، تحقيق: مجموعة محققين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى- مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ- ٢٠٠٧ م. عدد الأجزاء: ١٠ (الأخير فهارس).

٢٢. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، عدد الأجزاء: ٥.

٢٣. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ- ٢٠٠١ م، عدد الأجزاء: ٦ (٥ وجزء للفهارس).

٢٤. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (ت٨٨٩هـ)، المحقق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق)، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٤م، عدد الأجزاء: ٢.

٢٥. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م، عدد الأجزاء: ٥.

٢٦. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي

(ت٣٩٣هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين- بيروت ، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م ، عدد الأجزاء: ٦.

٢٧. الكتاب ، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ) ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م ، عدد الأجزاء: ٤.

٢٨. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين(ت ٦١٦هـ)،المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق،الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م،عدد الأجزاء:٢،.

٢٩. لسان العرب ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ) ، دار صادر- بيروت ، الطبعة: الثالثة- ١٤١٤ هـ ، عدد الأجزاء: ١٥.

٣٠. اللمحة في شرح الملحة ، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ) ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م ، عدد الأجزاء: ٢.

٣١. المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسيّ (المتوفى ٣٧٧ هـ)، المحقق: د. حسن هنداوي، الأستاذ المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع القصيم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق- دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.عدد الأجزاء: ١.

٣٢. مصطلح (التكلّف) في الدرس النحوي مفهومه وأشكاله: د. عادل فتحي رياض.

٣٣. معاني النحو ، د. فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع- الأردن ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ- ٢٠٠٠ م ، عدد الأجزاء: ٤.

٣٤. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) ، تحقيق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر- دمشق ، الطبعة: السادسة، ١٩٨٥ ، عدد الأجزاء: ١ .

٣٥. المفردات في غريب القرآن، أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (ت٥٠٢هـ)المحقق: صفوان عدنان الداودي ، دار القلم، الدار الشامية- دمشق بيروت ، الطبعة: الأولى- ١٤١٢ هـ.

٣٦. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ) المحقق: د. علي بو ملحم ، مكتبة الهلال- بيروت ، الطبعة: الأولى، ١٩٩٣، عدد الأجزاء: ١.

٣٧. المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة. شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥م.

٣٨. المقتضب ، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ) ، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب.- بيروت ، عدد الأجزاء: ٤.

٣٩. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢- ١٩٩٢ م، عدد الأجزاء: ١.

٤٠. نثر الدر في المحاضرات: منصور بن الحسين الرازي، أبو سعد الآبى (ت٤٢١هـ)، المحقق: خالد عبد الغني محفوظ، دار الكتب العلمية- بيروت /لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤معدد الأجزاء: ٧×٤.

٤١. النحو الوافي ، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ) ، دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة ، عدد الأجزاء: ٤.

٤٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية- مصر ، عدد الأجزاء: ٣.

* * *